اعتراضات ابن هشام

في أوضح المسالك على ابن مالك

دكتور

عاطف محمد عبد المجيد أبو سعيد

المدرس بقسم اللغويات بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

«اللهم يسر وأعن»

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة
لعالمين ، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين :

وبعد

فإن الإمام جمال الدين أبا عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك
الطائى الجيانى المتوفى ٦٧٢ من الهجرة، والإمام أبا محمد عبد الله
جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن هشام الأنصارى
المتوفى ٧٦١ من الهجرة من مشاهير النحاة العرب، وقد ألف ابن
مالك رحمه الله تعالى مؤلفات كثيرة منها (الخلاصة الألفية فى علم
العربية) وقام ابن هشام بشرحها فى كتاب سماه «أوضح المسالك
إلى ألفيه ابن مالك» وقال فى مقدمته : «... فإن كتاب "الخلاصة
الألفية فى علم العربية" نظم الإمام العلامة جمال الدين أبى عبد الله
محمد بن مالك الطائى رحمه الله، كتاب صغر حجماً ، غزر علماً،
غير أنه لإفراط الإيجاز، قد كاد يعد من جملة الألغاز ، وقد أسعفت
طالبه بمختصر يدانيه، وتوضيح يسايره ويباريه، أحل به ألفاظه
وأوضح معانيه ..... وسميته (أوضح المسالك إلى ألفية ابن
مالك) وبالله أعتصم وأسأله العصمة مما يصم لارب غيره، ولامأمول
إلا خيره، عليه توكلت وإليه أنيب»[1].

---

(١) أوضح المسالك ص٤ .

وقد اعترض ابن هشام فى شرحه على ابن مالك باعتراضات عبر عنها - غالباً - بقوله : ذكره ابن مالك وفيه نظر، وبقوله : وتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة ، وبقوله : وهذا مردود باجماع المسلمين ، وبقوله : وذلك ممتنع هنا ، وبقوله ووهم ابن مالك ، إلى غير ذلك من عبارات الاعتراض .

تتبعت هذه الاعتراضات وقمت بدراستها من خلال كتب ابن مالك الأخرى وسائر كتب النحو المعتمدة، ودافعت عن ابن مالك فى بعضها وأيدت ابن هشام فى بعضها الآخر، وقد بلغت واحداً وعشرين اعتراضاً مرتبة حسب ورودها فى أوضح المسالك ، والآن نبدأ فيما عقدنا العزم عليه فنقول وبالله التوفيق :

الاعتراض الأول : فى تقسيم الضمير المستتر :

ينقسم الضمير المستتر إلى : مستتر وجوباً، ومستتر جوازاً:

(أ) المستتر وجوباً : وهو مالايخلفه ظاهر ولاضمير منفصل وله مواضع هى :

١ - فاعل فعل الأمر المخاطب به المفرد المذكر كقوله تعالي : (قل هو الله أحد »[١].

٢ - فاعل الفعل المضارع المبدوء بتاء المخاطب إذا كان للمفرد المذكر كقوله تعالى : (فأنت له تصدى)[٢].

---

(١) سورة الإخلاص / ١ .

(٢) سورة عبس / ٦ .

٣- فاعل الفعل المبدوء بالنون كقوله عالي : (قالوا إن نتبع الهدى معك نتخطف من أرضنا) (١).

٤- فاعل الفعل المبدوء بهمزة المتكلم كقوله تعالى : (وماأملك لك من الله من شئ) (٢).

٥- فاعل التعجب كقوله تعالي : (قتل الإنسان ماأكفره) (٣).

٦- فاعل فعل الاستثناء : «خلا» و «عدا» و «لايكون» نحو : قاموا ماخلا زيداً وماعدا عمراً ولايكون زيداً .

٧- فاعل أفعل التفضيل . كقوله تعالى : (هم أحسن أثاثاً ورئيا» (٤).

٨- فاعل اسم الفعل غير الماضى . كقوله تعالي : (فلا تقل لهما أف) (٥).

٩- مرفوع المصدر النائب عن فعله فى الأمر كقوله تعالي : (فضرب الرقاب) (٦).

---

(١) سورة القصص /٥٧.

(٢) سورة الممتحنة /٤.

(٣) سورة عبس / ١٧ .

(٤) سورة مريم / ٧٤ .

(٥) سورة الإسراء / ٢٣ .

(٦) سورة محمد من الآية / ٤.

المستتر جوازاً :

وهو الذى يجوز أن يحل محله الظاهر، أو الضمير المنفصل، ومواضعه هى :

١ - فاعل فعل الغائب أو الغائبة، كقوله تعالى : (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) [١]. ومثل زيد قام، وهند قام، فيجوز: زيد قام أبوه، أو ماقام إلا هو . وكذا الباقى .

٢ - مرفوع الصفات، نحو قوله تعالى : (قال إنى جاعل فى الأرض خليفه) [٢] وكقوله تعالى : (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) [٣].

٣ - فاعل اسم الفعل الماضى نحو قوله تعالي : (هيهات هيهات لما توعدون) [٤][٥].

وقال ابن هشام تحت عنوان : تنبيه :

«هذا التقسيم تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما وفيه نظر، إذ الاستتار فى «زيد قام» واجب ، فإنه لايقال : قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه، أو ماقام إلا هو فتركيب آخر ، والتحقيق أن يقال : ينقسم العامل إلى مالايرفع إلا الضمير المستتر كأقوم ، وإلى مايرفعه وغيره ،كقام.[٦]».

---

(١) سورة القصص / ٢١ .

(٢) سورة البقرة / ٣٠ .

(٣) سورة الإسراء / ٧٩ .

(٤) سورة المؤمنون / ٣٦ .

(٥) انظر الأشمونى ١/١١٢ - ١١٣ .

(٦) أوضح المسالك ص١٩ - ٢٠ .

وقد ذكر ابن مالك هذا التقسيم فى شرح الكافية الشافية والتسهيل وغيرهما يقول فى شرح الكافية الشافية :

«وخص ذو الرفع بالخفاء وجوباً فى نحو (افعل) و (انفعل) و (تفعل) و (تفعل يارجل) .

وجوازاً فى نحو (زيد فعل) .

والمراد بالواجب الخفاء مالايغنى عنه ظاهر، ولايقع موقعه ضمير بارز إلا وهو توكيد لمنوى .....»[1].

وقال ابن يعيش فى شرح المفصل : «.. قال صاحب الكتاب» والضمير المستتر يكون لازماً وغير لازم ، فاللازم فى أربعة أفعال : أفعل ، وتفعل للمخاطب وأفعل ونفعل، وغير اللازم فى فعل الواحد الغائب وفى الصفات ، ومعنى اللزوم، فيه إسناد هذه الأفعال إليه خاصة لاتسند البتة إلى مظهر ولاإلى مضمر بارز، ونحو فعل ويفعل يسند إليه وإليهما فى قولك عمرو قالم وقام غلامه، وماقام إلا هو.....»[2].

وقد علق الشيخ خالد الأزهرى على اعتراض ابن هشام بقوله :

«... هذا تقرير كلامه وفيه أمران :-

أحدهما : أن قوله : فتركيب آخر ، يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو ، وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه، ولايظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر عن خصوصية المسند إليه .

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/٢٢٧ - ٢٢٨ .
(٢) شرح المفصل ٣/١٠٨ .

والثانى : أنه نفى أن يقال: قام هو - على الفاعلية ، والمنقول عن سيبويه (١) أنه أجاز هو «من نحو قوله تعالى : (أن يمل هو) (٢).

شرح التسهيل أنه أجاز فى «هو» من نحو : مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلاً ، وأن يكون توكيداً ، وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له، وأبرز الضمير يكون فاعلاً بالاتفاق عند البصريين والكوفيين .

---

(١) جاء فى كتاب سيبويه «... ولايقع (هو) فى موضع المضمر الذى فى فعل ، لو قلت فعل هو لم يجز إلا أن يكون صفة» ٣٥١/٢، والمراد بالصفة فى كلام سيبويه هنا التوكيد ويوضح ذلك قوله: فى ٣٨٥/٢ - ٣٨٦ «هذاباب ماتكون فيه أنت وأنا ونحن وهو وهى وهم وهن وأنتن وهما وأنتما وأنتم وصفاً .

اعلم أن هذه الحروف كلها تكون وصفاً للمجرور والمرفوع والمنصوب المضمرين، وذلك قولك مررت بك أنت، ورأيتك أنت وانطلقت أنت وليس وصفاً بمنزلة الطويل إذا قلت مررت بزيدم الطويل ولكنه بمنزلة نفسه إذا قلت مررت به نفسه وأتانى هو نفسه ورأيته هو نفسه، وإنما تريد بهن ماتريد بالنفس إذا قلت : مررت به هو هو، ومررت به نفسه، ولست تريد أن تحليه بصفة ولاقرابة كأخيك، ولكن النحويين صار ذا عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك فى الصفة بمنزلة الموصوف فى الإجراء، لأنه يلحقها مايلحق الموصوف فى الإعراب» .

(٢) سورة البقرة من الآية ٢٨٢.

والنظر الجيد أن يقال ماذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لايخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلاً أو منفصلاً، والأول متعذر والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد وهو أنه إذا أمكن الاتصال لايعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه»[1].

وقد علق الشيخ ياسين على هذا الكلام بقوله :

« ... "قوله والنظر الجيد أن يقال إلخ" ماذكره ليس بظاهر، لأنه ذكر أن الاتصال متعذر فإذن يتعين الانفصال وعدم ذكره فى المستثنيات غير قادح فى دخوله فى القاعدة المذكورة»[2].

وخلاصة هذا كله أن الضمير المستتر عند النحاه إما جائز الاستتار وإما واجبة ولهم فى تعيين الواجب والجائز طريقتان :

الأولى : طريقة ابن مالك وابن يعيش ومن وافقهما وهى : أن واجب الاستتار هو : (مالايخلفه ظاهر ولاضمير منفصل) وجائز الاستتار هو (مايخلفه ظاهر أو ضمير متصل) .

الثانية : ماحققه ابن هشام من أن وجوب الاستتار وجوازه إنما هو باعتبار العامل لاباعتبار الضمير، وقد بين الصبيان أن مؤدى الطريقتين واحد، فقال : «على أن تقسيم الاستتار

---

(١) التصريح على التوضيح ١٠٢/١ .

(٢) حاشية يسن على التصريح ١٠٢/١ .

بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق، لافرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل، وفى تقسيمه عكسه»(١).

وقد علق الأستاذ الدكتور يسرى زعير على كلام الصبان بقوله: «أى أن المقسم عند ابن هشام هو العامل باعتبار الضمير المستتر، وبذلك لايكون للخلاف ثمرة أو فائدة»(٢).

وعلى كل حال فإن هذا التقسيم وغيره من صنع النحاة، وليس من طبيعة اللغة العربية، فاللغة العربية تستغنى عن اللفظ مادام المعنى مفهوماً بدونه، وتذكر اللفظ إذا لم يفهم المعنى بدونه.

الاعتراض الثانى : اجتماع الاسم واللقب والكنية :

إذا اجتمع الاسم واللقب يؤخر اللقب عن الاسم غالباً مثل زيد زين العابدين وذلك لأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لايقدم على المنعوت فكذلك ماأشبهه وقد يقدم اللقب على الاسم كقول أوس بن الصامت :

أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى أبوه منذر ماء السماء(٣)

فقدم اللقب وهو «مزيقيا» على الاسم وهو «عمرو».

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ١١٣/١ .

(٢) أسرار النحو فى ضوء أساليب القرآن للأستاذ الدكتور / محمد يسرى زعير حـ١ ص١٩٠ - ١٩١ .

(٣) ورد فى شرح التصريح ١٢١/١.

وإذا اجتمعت الكنية مع الاسم واللقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب ويجوز تأخيرهما عنهما مثل : أقسم بالله أبو حفص عمر ، وكقول حسان ابن ثابت رضى الله عنه .

وما اهتز عرش الله من أجل هالك
سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو[1]

فقد الاسم وهو «سعد» على الكنية وهو «أبو عمرو»[2]

قال ابن مالك :

واسماً أتى وكنية ، ولقباً وأخرن ذا إن سواه صحبا

اعترض ابن هشام على قول ابن مالك «أن سواه صحباً» بقوله: وفى نسخة الخلاصة مايقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله زين العابدين وليس كذلك[3].

وقد دافع ابن عقيل عن شيخه ابن مالك ، فقال: «..... ويوجد فى بعض النسخ بدل قوله : «وأخرن ذا إن سواه صحباً» «وذا اجعل أخراً إذا اسماً صحباً» وهو أحسن منه، لسلامته مما ورد على هذا...»[4].

---

(١) من شواهد الشيخ خالد فى التصريح ١٢١/١ .

(٢) انظر شرح التصريح ١٢١/١ .

(٣) أوضح المسالك عن / ٢٥.

(٤) شرح ابن عقيل ١٢٢/١ .

وقد ذكر الأزهرى أن المرادى اعترض على هذه النسخة قال "..... ولكن قال المرادى وماسبق أولى لأن هذه النسخة لايفهم منها حكم اللقب مع الكنية»[١].

ونقول لماذا لايكون هذا رأى ابن مالك وأنه يخالف به الجمهور فهم يرون أنه يجوز تقديم الكنية على اللقب وتأخيرها عنه، وهو يوجب تقديم الكنية على اللقب .

وقد أشار السيوطى رحمه الله إلى ذلك فقال :

«وإن كان - أى اللقب - مع الكنية فالذى ذكروه جواز تقدمه عليه وتقدمها عليه ومقتضى تعليل ابن مالك امتناع تقديمه عليها وهو المختار»[٢].

الاعتراض الثالث: فى المبتدأ ذى المرفوع المغنى عن الخبر:

فالمبتدأ ذو المرفوع المغنى عن الخبر : هو كل وصف اعتمد على استفهام أو نفى ، يقول ابن هشام :

«ولابد للوصف المذكور من تقدم نفى أو استفهام نحو :

خليلى ماواف بعهدى أنتما[٣]

---

(١) التصريح ١/١٢٢ .

(٢) همع الهوامع ١/٧١ .

(٣) صدر بيت وعجزه :

«إذا لم تكونا لى على من أقاطع»

انظر التصريح ١/١٥٧ .

ونحو : أقاطن قوم سلم أم نووا ظعنا (١)

خلافاً للأخفش والكوفيين (٢)، ولاحجة لهم فى نحو :

خبير بنو لهب فلاتك ملغياً (٣)

خلافاً للناظم وابنه، لجواز كون الوصف خبراً مقدماً، وإنما صح الإخبار عن الجمع لأنه من فعيل، فهو على حد (والملائكة بعد ذلك ظهير (٤) ..... » (٥).

ذكر ابن مالك هذا الرأى فى الألفية فقال :

وأول مبتدأ ، والثانى فاعل أغنى فى « أسار ذان »

وقس ، وكااستفهام النفى، وقد يجوز نحو « فائز أولو الرشد

وهذا مستقبح عند الخليل وسيبويه .

يقول : « وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول : قائم الزيدان، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً على المبتدأ ، كما تؤخر

---

(١) صدر بيت وعجزه : إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا .

انظر التصريح ١٥٧/١ .

(٢) انظر الأشمونى والصبان ١٩٠/١، ١٩١ . والهمع ٩٤/١ .

(٣) لرجل من طئ : وتمامه : مقالة لهبى إذا الطير مرت، وهو من الطويل استشهد به ابن مالك فى شرح الكافية الشافية ٣٣٣/١ .

وشرح التسهيل ٤٥/١ .

(٤) سورة التحريم / ٤ .

(٥) أوضح المسالك ص٣٦.

وتقدم فتقول : ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً. وكذلك هذا ، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربى جيد وذلك قولك تميمى أنا ، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله ، وخز صفتك .

فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلاً كقوله : يقوم زيد وقام زيد قبح، لأنه اسم وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه ، كما أنه لايكون مفعولاً فى ضارب حتى يكون محمولاً على غيره فتقول: هذا ضارب زيداً وأنا ضارب زيداً .....» (١).

الاعتراض الرابع : فى تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه: (*)

قال ابن هشام :

«تنبيه» : إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولاحصر فى أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربته .

---

(١) الكتاب ١٢٧/٢ .

(*) الأصل فى الجملة الفعلية أن يذكر الفعل ثم الفاعل ثم المفعول ، كما فى قوله تعالى : (وورث سليمان داود) . وكان الأصل فى الفاعل أن يأتى بعد الفعل متصلاً به لأنه جزء منه، ويدل على ذلك أن علامة الرفع تتأخر عنه فى الأفعال الخمسة نحو يكتبون، فهو مضارع

وإذا كان المضمر أحدهما فإن كان مفعولاً وجب وصله وتأخير الفاعل كضربنى زيد، وإن كان فاعلاً وجب وصله وتأخير المفعول أو تقديمه على الفعل كضربت زيداً وزيداً ضربت ، وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم ، لأنه سوى بين هذه المسألة ومسألة - ضرب موسى عيسى والصوان ماذكرناه"(١).

= مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل وقد تأخرت علامة الرفع عن الفاعل وماذلك إلا لكونهما كالكلمة الواحدة وكان الأصل فى المفعول به أن يأتى متأخراً عن الفاعل لأنه فضله .

قال ابن مالك :

وبعد فعل فاعل ، فإن ظهر فهو ، وإلا فضمير استتر

وقال أيضاً :

والأصل فى الفاعل أن يتصلا والأصل فى المفعول أن ينفصلا

وقد يتغير هذا الترتيب فيتقدم المفعول على الفاعل أو يتقدم المفعول على الفعل وذلك راجع إلى المقام الذى يقتضيه كل أسلوب وقد أشار سيبويه إلى ذلك حين قال :

«... كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم» الكتاب ٣٤/١ .

ثم تحدث النحويون عن التقديم الواجب والجائز ومواضع كل منهما كما وضحته كتب النحو وفصلت القول فيه وبعض هذه المواضع يقف عند ظاهر الصناعة ولايراعى المعنى ، ورحم الله ابن هشام حين قال:

«وكثيراً ماتزل الأقدام بسبب ذلك» المغنى ٥٢٧/٢.

(١) أوضح المسالك ص: ٨٦.

وكلام الناظم هو :

وآخر المفعول إن لبس حذر ... أو أضمر الفاعل غير منحصر

قال الأزهرى معلقاً :

«فاقتضى أنه لايجوز» زيداً ضربت» كما لايجوز : عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل»[٢].

والصواب ماذكره ابن هشام من جواز التقديم والتأخير .

الاعتراض الخامس فى وجوب نصب الاسم فى باب الاشتغال:

قال ابن هشام :

«... فيجب النصب إذا وقع الاسم بعد مايختص بالفعل كأدوات التحضيض نحو : هلا زيد أكرمته، وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو : هل زيداً رأيته ومتى عمراً لقيته .

وأدوات الشرط نحو : حيثما زيداً لقيته فأكرمه، إلا أن هذين النوعين[٣] لايقع الاشتغال بعدهما إلا فى الشعر ، وأما فى الكلام فلا يليهما إلا صريح الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط إذا مطلقاً، أو أن والفعل الماضى ، فيقع فى الكلام ، نحو : إذا لقيته أو تلقاه

---

(٢) التصريح ١/٢٨٥.

(٣) هما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط .

فأكرمه، وإن زيداً لقيته فأكرمه، ويمتنع فى الكلام: إن زيداً تلقه فأكرمه ويجوز فى الشعر. وتسوية الناظم بين إن وحيثما مردودة» (١).

قال ابن مالك فى الألفية:

والنصب حتم إن تلا السابق ما ... يختص بالفعل كان وحيثما

ومراد ابن هشام أن الاشتغال بعد «حيثما» لايقع إلا فى الشعر، وأما بعد (إن) فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضياً لفظاً أو معنى يقع الاشتغال بعدها فى النثر والشعر، وإن كان مضارعاً مجزوماً بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر ولذلك رد تسوية ابن مالك بين (إن) و (حيثما).

وقد دافع الشيخ خالد عن ابن مالك بقوله:

«.... وجوابه - أى جواب ابن هشام - أن الغرض من التسوية بينهما إنما هو فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما النسوية بينهما فى جميع الجوه فليست بلازمة، وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها:

والنصب حتم .....» (٢).

وكذلك فعل الصبان فقال:

---

(١) أوضح المسالك ص٩١. لأن الاشتغال بعد حيثما لايقع إلا فى الشعر بخلافه بعد «إن».

(٢) التصريح ٢٩٨/١.

"..... وأجيب بأن التسوية بينهما - أى بين حيث وإن - فى وجوب النصب، وفى مطلق الاختصاص بالفعل وإن كان أحدهما أقوى من الآخر وعبارة الناظم لاتقتضى غير ذلك"[١].

الاعتراض السادس: فى توجيه نصب الاسم فى الاشتغال أيضاً:

قال ابن هشام :

"ويترجح النصب فى ست مسائل .

..... الثالثة : أن يكون الاسم بعد شئ الغالب أن يليه فعل، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام . نحو : (أبشرا منا واحداً نتبعه)[٢]..... ومنها حيث ، نحو : حيث زيداً تلقاه فأكرمه، كذا قال الناظم، وفيه نظر»[٣].

ذكر الناظم ذلك فى شرح الكافية فقال :

« ... ومن مرجحات النصب تقدم (حيث) مجردة من (ما) نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه» لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها فى الغالب إلا فعل.

وإن اقترنت بـ (ما) صارت أداة شرط واختصت بالفعل»[٤].

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ٧٥ .

(٢) سورة القمر / ٢٤ .

(٣) أوضح المسالك ص٩١ - ٩٣ . ووجه النظر هنا هو ترجيح النصب بـ «حيث» .

(٤) شرح الكافية ٢/ ٦٢٠ .

وقد وافق ابن هشام ابن مالك فى المغنى فقال :

«وتلزم (حيث) الإضافة إلى جملة ، اسمية كانت أو فعلية ، وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ومن ثم رجح النصب فى نحو :

«جلست حيث زيداً أراه .....»[١].

وابن مالك فى ذلك تابع لسيبويه ، جاء فى الكتاب :

«ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شئ من سببه نصباً فى القياس : إذا ، وحيث . تقول : إذا عبد الله تلقاه فأكرمه، وحيث زيداً تجده فأكرمه، لأنهما يكونان فى معنى حروف المجازاة ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل لو قلت اجلس حيث زيد جلس وإذا زيد يجلس كان أقبح من قولك : إذا جلس زيد وإذا يجلس، وحيث يجلس، وحيث جلس. والرفع بعدهما جائز، لأنك تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس - واجلس إذا عبد الله جلس»[٢].

وقد حاول الشيخ خالد أن يلتمس عذراً لابن هشام ، حيث قال : «.... ولعل وجه النظر فى قوله : فأكرمه»[٣] فإنه يوهم أنه جواب حيث ، وحيث المجردة من «ما» لاجواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحاً»[٤].

---

(١) المغنى ١٣٢/١ .

(٢) الكتاب ١٠٦/١ ، ١٠٧ .

(٣) فى نحو : حيث زيداً تلقاه فأكرمه .

(٤) التصريح ٣٠١/١ .

الاعتراض السابع فى حذف حرف الجر ونصيب المجرور:

قال ابن هشام :

« .... وقد يحذف - أى الجار - وينصب المجرو وهو ثلاثة أقسام : سماعى جائز فى الكلام المنثور ، نحو : نصحته وشكرته ... وسماعى خاص بالشعر ... وقياسى ، وذلك فى أن وأن وكى ... واشترط ابن مالك فى أن وأن أمن اللبس، فمنع الحذف فى نحو "رغبت فى أن تفعل أو عن تفعل" لاشكال المراد بعد الحذف، ويشكل عليه (وترغبون أن تنكحوهن) [١] فحذف الحرف مع أن المفسرين اختلفوا فى المراد » [٢].

وهذا الشرط ذكره ابن مالك فى الألفية يقول:

وعد لازماً بحرف جر ... وإن حذف فالنصب للمنجر

نقلاً، وفى "أن" وأن يطرد ... مع أمن لبس: كعجبت أن يدوا

قال ابن عقيل شارحاً :

« ... وأما » أن وأن «فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مطرداً بشرط أمن اللبس، كقولك : عجبت أن يدوا ، والأصيل : عجبت من أن يدوا، أى من أن يعطوا الدية .... فإذا حصل لبس لم يجز الحذف ، نحو : رغبت فى أن تقوم» ، أو «رغبت فى أنك قائم»

---

(١) سورة النساء من الآية : ١٢٧ والسر فى حذف الحرف قصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن. أو يكون السر الاعتماد على القرينة الرافعة للبس - وهى سبب نزول الآية، انظرالأشمونى والصبان ٢/٩١ .

(٢) أوضح المسالك ص٩٦ = ٩٧ .

فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللبس» (١).

والمحذوف فى الآية يحتمل أن يكون «فى» أو «عن» قال الزمخشرى : يحتمل فى أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن» (٢).

فحذف الجار مع وجود اللبس، وهذا مااشتكل به ابن هشام على ابن مالك .

وقد أجيب عن هذا الإشكال بجوابين، أحدهما : أن يكون حذف الحرف اعتماداً على القرينة الرافعة للبس .

والآخر : أن يكون حذف لقصد الإبهام .

ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن، ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن (٣).

وعن حذف الحرف ونصب المجرور يقول سيبويه :

«.... وذلك قولك: أعطى عبد الله زيداً درهماً، وكسوت بشراً الثياب الجياد . ومن ذلك: اخترت الرجال عبد الله ومثل ذلك قوله عز وجل : «واختار موسى قومه سبعين رجلاً» وسميته زيداً، وكنيت زيداً أبا عبد الله.

---

(١) شرح ابن عقيل ١٥١/٢، ١٥٢ .

(٢) الكشاف ٥٦٧/١ .

(٣) انظر التصريح ٣١٣/١ .

.... ومن قول الشاعر :

استغفر الله ذنباً لست محصيه

رب العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

أمرتك الخير فافعل ما أمرت بـه

فقد تركت ذا مال وذا نشـب

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول : اخترت فلاناً من الرجال وسميته بفلان، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ، فلما حذفوا حرف الجر عمل الفعل .....[1] ».

وقال المبرد :

« .... وتقول : أمرته أن يقوم يافتى . فالمعنى: أمرته بأن يقوم : إلا أنك حذفت حرف الخفض. وحذفه مع (أن) جيد ....»[2].

وقال أبو حيان فى الارتشاف.

« .... واطرد حذف حرف الجر المتعين مع (أن وأن) نحو : غضبت أن تخرج، وعجبت أنك تقوم أي من أن تخرج ومن أنك تقوم، فإن أتيت بصريح المصدر لم يجز الحذف نحو : عجبت من قيامك، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفى المعنى نحو : رغبت فى أنك تقوم، ورغبت عن أن تقوم»(٣).

---

(١) الكتاب ١/٣٧، ٣٨.

(٢) المقتضب ٢/٣٤.

(٣) ٣/٥١

وذكر الأشمونى عله اطراد الحذف مع أنّ وأنْ ، فقال :

(تنبيهان) الأول : إنما اطراد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة» .

وأورد الصبان اعتراضاً على ذلك فقال :

«أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولايحذف معه الجار. وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على الحرف فى الظاهر بخلاف الاسمى».(١)

الاعتراض الثامن فى تعريف الحال :

قال ابن هشام :

"قال الناظم" :

الحال وصف فضله منتصب مفهم فى حال - كذا - (٢)

(فالوصف) : جنس يشمل الخبر والنعت والحال، و(فضله) مخرج للخبر، و(منتصب) مخرج لنعت المرفوع والمخفوض كجاءنى رجل راكب، ومررت برجل راكب، و(مفهم فى حال كذا) مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلاً راكباً، فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت، فهو لايفهم فى حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم، وفى هذا

---

(١) حاشية الصبان ٢/٩٢.

(٢) زاد ابن هشام - كذا - على كلام ابن مالك، وبقية النظم: كفرداً أذهب .

.... ومن قول الشاعر :

استغفر الله ذنباً لست محصيه

رب العباد إليه الوجه والعمل

وقال عمرو بن معد يكرب الزبيدى :

أمرتك الخير فافعل ماأمرت بـه

فقد تركت ذا مال وذا نشـب

وإنما فصل هذا أنها أفعال توصل بحروف الإضافة، فتقول : اخترت فلاناً من الرجال وسميته بفلان، كما تقول : عرفته بهذه العلامة وأوضحته بها ، وأستغفر الله من ذلك ، فلماحذفوا حرف الجر عمل الفعل .....[1] ».

وقال المبرد :

« .... وتقول : أمرته أن يقوم يافتى . فالمعنى: أمرته بأن يقوم : إلا أنك حذفت حرف الخفض. وحذفه مع (أن) جيد ....»[2].

وقال أبو حيان فى الارتشاف.

« .... واطرد حذف حرف الجر المتعين مع (أن وأن) نحو : غضبت أن تخرج، وعجبت أنك تقوم أي من أن تخرج ومن أنك تقوم، فإن أتيت بصريح المصدر لم يجز الحذف نحو : عجبت من قيامك، فإن لم يتعين الحرف لم يجز الحذف وذلك بأن يكون الفعل يتعدى بحرفين مختلفى المعنى نحو : رغبت فى أنك تقوم، ورغبت عن أن تقوم»(٣).

---

(١) الكتاب ١/٣٧، ٣٨.

(٢) المقتضب ٢/٣٤.

(٣) ٣/٥١

وذكر الأشمونى عله اطراد الحذف مع أنّ وأنْ ، فقال :

(تنبيهان) الأول : إنما اطراد حذف حرف الجر مع أن وأن لطولهما بالصلة» .

وأورد الصبان اعتراضاً على ذلك فقال :

«أورد أن الموصول الاسمى طويل بالصلة ولايحذف معه الجار.

وأجيب بأن العلة النحوية غير مطردة وبأنهم فروا فى الموصول الحرفى من دخول الحرف على الحرف فى الظاهر بخلاف الاسمى» (١)

الاعتراض الثامن فى تعريف الحال :

قال ابن هشام :

قال الناظم" :

الحال وصف فضله منتصب مفهم فى حال - كذا - (٢)

(فالوصف): جنس يشمل الخبر والنعت والحال، و(فضله) مخرج للخبر، و(منتصب) مخرج لنعت المرفوع والمخفوض كجاءنى رجل راكب، ومررت برجل راكب، و(مفهم فى حال كذا) مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلاً راكباً، فإنه إنما سبق لتقييد المنعوت، فهو لايفهم فى حال كذا بطريق القصد، وإنما أفهمه بطريق اللزوم، وفى هذا

---

(١) حاشية الصبان ٢/٩٢.

(٢) زاد ابن هشام - كذا - على كلام ابن مالك، وبقية النظم: كفرداً أذهب .

الحد نظراً لأن النصب حكم : والحكم فرع التصور والتصور متوقف على الحد فجاء الدور»[١].

قال صاحب التصريح :

«.... (فجاء الدور) وهو توقف الشئ على مايتوقف عليه إما بمرتبة كتوقف(١) على (ب) و (ب) على (١)، أو بمراتب كتوقف (١) علي (ب) و (ب) على (ج) و (ج) على (١) والدور مبطل للحد .

وأجيب باختلاف الجهة فإن الحكم ليس موقوفاً على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان، وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما ، وذلك لايتوقف علي الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر[٢] لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه .

والتصور بوجه ما ، لايكفى فى ذلك»[٣].

ويرى أبو الحسن الأشمونى أن الأولى جعل المثال الذى ذكره ابن مالك للحال جزءاً من التعريف فيقول :

(تنبيهان) .....

الثانى : الأولى أن يكون قوله «كفرداً أذهب» تتميماً للتعريف؛لأن فيه خللين : الأول أن فى قوله منتصب تعريفاً للشئ

---

(١) أوضح المسالك ص١١٦ .

(٢) قوله «وفيه نظر» يبطل هذاالجواب ويؤيد ماذهب إليه ابن هشام .

(٣) التصريح ٣٦٧/١ .

بحكمه، والثانى أنه لم يقيد منتصب باللزوم وإن كان مراده ليخرج
النعت المنصوب كرأيت رجلاً راكباً، فإنه يفهم فى حال ركوبه وإن كان
ذلك بطريق اللزوم لا بطريق القصد، فإن القصد إنما هو تقييد
المنعوت» (١).

وعلق الصبان على هذا بقوله :

«..... وإنما قال الأولى ولم يقل الصواب لإمكان دفع الأول وهو
أن التعريف للشئ بحكمه يوجب الدور؛ لأن الحكم فرع التصور
والتصور موقوف على الحد، بأنه يكفى فى الحكم التصور بوجه آخر
غير الحد، ودفع الثانى بما أشار إليه الشارح أولاً من أن المراد منتصب
وجوباً، وبأن المتبادر من قولنا مفهم فى حال كذا كون الإفهام مقصوداً
واللفظ يحمل على المتبادر فيخرج النعت المذكور» (٢).

الاعتراض التاسع فى وقوع صاحب الحال نكرة :

قال ابن هشام :

وأصل صاحب الحال التعريف، ويقع نكرة بمسوغ، كأن يتقدم
عليه الحال نحو : فى الدار جالساً رجل ....

أو يكون مخصوصاً : إما بوصف كقراءة بعضهم (٣): (ولما
جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) (٤) ... وليس منه (٥) (فيها يفرق

---

(١) شرح الأشمونى ٢/ ١٧٠.

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ٢/ ١٧٠.

(٣) انظر مختصر ابن خالويه ص٨٠ .

(٤) سورة البقرة / ٤٩ .

(٥) أى ليس من المختص بالوصف وإنما هو من المختص بالإضافة ، وعليه «فحكيم» ليست صفة لأمر وإنما هى مضاف إليه .

كل أمر حكيم، أمراً من عندنا) [١] خلافاً للناظم وابنه.....» [٢].

وقد اضطرب رأى ابن مالك فى إعراب «حكيم» ففى شرح التسهيل أعربها صفة لـ«أمر» يقول :

«كذلك يكون صاحب الحال نكرة بشرط وضوح المعنى وأمن اللبس. ولايكون فى الأكثر إلا بمسوغ؛ فمن المسوغ تخصيص صاحب الحال بوصف كقوله تعالى : (فيها يفرق كل أمر حكيم. أمراً من عندنا)..... [٣].

وفى شرح الكافية أعربها مضافاً لـ «أمر» فقال :

«..... فمن مسوغات تنكير صاحب الحال : تخيصيه بوصف كقولك : «جاءنى رجل من قومك شاكياً» وقراءة بعض القراء: (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقاً) .

أو بإضافة كقوله تعالي (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا) وقوله (فى أربعة أيام سواء للسائلين) [٤].....» [٥].

وإعراب «حكيم» صفة لـ «أمر» هو الأولى :

قال الزمخشرى :

---

(١) سورة الدخان من الآيتين ٤، ٥ .

(٢) أوضح المسالك ص١١٨، ١١٩ .

(٣) ٣٣١/٢ .

(٤) سورة فصلت / ١٠ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٣٣٨/٢ .

«..... وهو من الإسناد المجازى لأن الحكيم صفة صاحب الأمر على الحقيقة ووصف الأمر به مجازا... (١)».

وكذا جعله السيوطى من قبيل تخصيص صاحب الحال بوصف فقال: «..... فلم يجز مجئ الحال من النكرة غالباً إلا بمسوغ من مسوغات الابتداء بها .... ومن المسوغات النفى.... والوصف نحو (فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً)..... » (٢).

الاعتراض العاشر فى تأخير الحال عن صاحبها وجوباً :

قال ابن هشام :

«... أن تتأخر - أى الحال - عنه - أى عن صاحبها - وجوباً، وذلك كأن تكون محصورة، نحو : (ومانرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) (٣) أو يكون صاحبها مجروراً : إما بحرف جر غير زائد، كمررت بهند جالسة، وخالف فى هذه الفارسى وابن جنى وابن كيسان فأجازوا التقديم، قال الناظم : وهو الصحيح لوروده ، كقوله تعالى : (وماأرسلناك إلا كافة للناس) (٤)، وقول الشاعر :

تسليتا طراً عنكم بعد بينكم (٥).

---

(١) الكشاف ٣/ ٥٠٠.

(٢) الهمع ١/ ٢٤٠.

(٣) سورة الكهف / ٥٦ .

(٤) سورة سبأ / ٢٨ .

(٥) تمامه : بذكراكم حتى كأنكم عندى .

والحق أن البيت ضرورة، وأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة لاللتأنيث ويلزمه تقديم الحال المحصورة[١] ، وتعدى أرسل باللام[٢]، والأول ممتنع، والثانى خلاف الأكثر.... »[٣].

قال ابن مالك فى الألفية :

وسبق حال مابحرف جر قد أبوا ، ولاأمنعه، فقد ورد

وقال فى شرح الكافية :

« إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع ... وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقديم حاله عليه فلا يجيزون فى نحو: "مررت بهند جالسة" : "مررت جالسة بهند" وأجاز ذلك أبو علـى ...

---

(١) لأن المحصور يجب تأخيره .

(٢) والأكثر تعدى أرسل بـ «إلى» وقد رد الأزهرى على هذا بقوله : «ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بإلا ليس ممتنعاً عند الجميع كيف وقد قال الموضح فى «باب الفاعل» فى المفعول المحصور بإلا ... وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى تقديمه على الفاعل، وأى فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتران بإلا يدل على المقصود ، ويدفع الثانى بأن مخالفة الأكثر لاتضر فإن تعدى (أرسل) باللازم كثير فصيح واقع فى التنزيل كقوله تعالى : (وأرسلناك للناس رسولاً) انظر التصريح ١/٣٧٩ - ٣٨٠ .

(٣) أوضح المسالك ١٢٠ .

ويقوله في ذلك أقول وآخذ ..... وقد جاء ذلك مسموعاً فى
أشعار العرب الموثوق بعربيتهم :
ومن ذلك ما أنشده يعقوب :
فإن تك أزواد أصبن ونسوة
فلن تذهبوا فرغاً بقتل حبال(١)

ومن ذلك قول الآخر :
لئن كان يرد الماء هيمان صادياً
إلى حبيباً إنها لحبيب(٢)

ومثل قول الآخر :
إذا المرء أعيته المروءة ناشئاً
فمطلبها كهلاً عليه شديد(٣)

وقد جاء أيضاً - تقديم حال المجرور عليه وعلى العامل فى قول الشاعر :
غافلاً تعرض المنية للمر
ء فيدعى ولات حين إباء(٤)
....."(٥)

---

(١) البيت من الطويل قاله طليحه بن خويلد الأسدى وهو فى المحتسب ١٤٨/٢ .
(٢) من الطويل أيضاً ينسب إلى عروة بن حزام وهو فى ديوانه ص١٥ .
(٣) هذا البيت من الطويل، وهو فى ديوان الحماسة للمرزوقى ٤٨/١.
(٤) البيت من الخفيف ، لم أقف على قائله ، استشهد به ابن مالك أيضاً فى شرح التسهيل ٦١/١ .
(٥) شرح الكافية الشافية ٤٧٣/٢ / ٤٧٦ .

ولاداعى لصرف هذه الشواهد عن ظاهرها، أو الحكم عليها بالضرورة فاللغة أساسها السماع، وبخاصة من العرب الموثوق بعروبيتهم .

الاعتراض الحادى عشر فى عامل النصب فى التمييز :

قال ابن هشام :

« .... وحكم التمييز النصب، والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم، كعشرين درهماً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، كطاب نفساً ، وهو أطيب أبوة. وعلم بذلك بطلان عموم قوله :

ينصب تمييزاً بما قد فسره. »[1] وهذا يقتضى أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة وليس كذلك .

وأجاب المرادى بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره[2].

ذكر النحويون أن عامل النصب فى تميز الذات هو الاسم المبهم الذى تقدمه، وعامل النصب فى تمييز النسبة ماتقدمه من فعل أو شبه، وقيل الناصب لتمييز النسبة هو الجملة كلها .

---

(١) أوضح المسالك ١٢٦ .

(٢) انظر التصريح ١/ ٣٩٥ .

وضح ذلك أبو الحسن الأشمونى عند شرحه قول الناظم :

ينظم تمييزاً بما قد فسره

«.... من المبهمات ، والمبهم المفتقر للتمييز نوعان :

جملة ومفرد دال على مقدار ، فتمييز الجملة رفع إبهام

تضمنه من نسبة العامل فعلاً كان أو ماجرى مجراه من مصدر أو

وصف أو اسم فعل إلى معموله من فاعل أو مفعول، نحو : طاب زيد

نفساً....وناصب التمييز فى هذا النوع عند سيبويه (٣) والمبرد

والمازنى ومن وافقهم هو العامل الذى تضمنته الجملة لانفس الجملة،

وهو الذى يقتضيه كلام الناظم فى آخر الباب ونص عليه .

فى غير هذا الكتاب. وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس

الجملة واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين. ويصح تخريج كلامه هنا

على المذهبين فلااعتراض؛ لأنه يصح أن يقال إنه فسر العامل لأنه رفع

إبهام نسبته إلى معموله، وأنه فسر الجملة لأنه رفع إبهام ماتضمنته

من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه رفع إبهام مادل عليه من مقدار مساحى

أو كيلى أو وزنى... وناصب التمييز فى هذا النوع مميزه بلا

خلاف....» (٢).

---

(١) الكتاب ١٧٢/٢ والمقتضب ٣٢/٣ .

(٢) شرح الأشمونى ١٩٤/٢، ١٩٥، ١٩٦ .

الاعتراض الثانى عشر فى تعريف النعت :

وعرف ابن مالك النعت فقال :

فالنعت تابع متم ماسبق بوسمه أو وسم مابه اعتلق

شرح ابن اهشام هذا التعريف، ثم اعترض على بن مالك فقال :

«فالنعت عند الناظم : هو التابع الذى يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به .

فخرج بقيد التكميل : النسق والبدل، ويقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيل والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة. كجاء زيد التاجر أو التاجر أبوه، والمخصص للنكرة، كجاءنى رجل تاجر أو تاجر أبوه .

وهذا الحد غير شامل لأنواع انعت فإن النعت قد يكون لمجرد المدح كـ (الحمد لله رب العالمين) [١]، أو لمجرد الذم نحو : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للترحم ، نحو : اللهم أنا عبدك المسكين ، أو للتوكيد [٢] نحو (نفخة واحدة) [٣] ....." [٤].

ورحم الله الشيخ خالد حيث أجاب على اعتراض ابن هشام بقوله : ".... وجوابه أن الأصل فى النعت أن يكون للإيضاح أو

---

(١) سورة الفاتحة : ٢ .

(٢) هذا الاعتراض لاأساس له لأن المدح أو الذم، أو الترحم معنى يتعلق بالمنعوت .

(٣) سورة الحاقة / ١٣ .

(٤) أوضح المسالك ص١٧٦ - ١٧٧ .

للتخصيص، وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال
النعت في غير ماوضع له" (١).

الاعتراض الثالث عشر في تعريف البدل :

قال ابن مالك في تعريف البدل :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بـــدلا

وقال ابن هشام :

«وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فخرج بالفصل الأول النعت والبيان، والتوكيد ، فإنها مكملات للمقصود بالحكم وأما النسق فثلاثة أنواع: أحدها ماليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لاعمرو، وماجاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو، أما الأول فواضح، لأن الحكم السابق منفى عنه، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفى المجئ والمقصود به إنما هو الأول .

النوع الثانى ماهو مقصود بالحكم هو وماقبله ، فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لأنه المقصود ، وذلك كالمعطوف بالواو، نحو : جاء زيد وعمرو وماجاء زيد لاعمرو. وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .

النوع الثالث ماهو مقصود بالحكم دون ماقبله،وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات، نحو : جاءنى زيد بل عمرو، وهذا النـــوع

---

(١) التصريح ١٠٩/١ .

خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل ، وإذا تأملت ماذكرته في تفسير هذا الحد وماذكره الناظم وابنه[١] ومن قلدهما علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل"[٢] والتعريف الذى ذكره ابن هشام وأخرج قيوده لافرق بينه وبين تعريف ابن مالك وعليه فلا معنى لقوله "..... علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل" .

وقد ذكر الأزهرى أن تعريف البدل عند ابن هشام هو معنى تعريف ابن مالك فقال :

"..... (بلا واسطة) هذا معنى قول الناظم :

التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا"[٣]

الاعتراض الرابع عشر فى فل وفله :

قال ابن هشام "ومنها - أى من الأسماء الملازمة للنداء فل وفله، بمعنى رجل وامرأة ، وقال ابن مالك وجماعة بمعنى : زيد وهند ونحوهما ، وهو وهم ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانه ....."[٤].

لم يصرح ابن مالك بأن (فل) بمعنى زيد وهند .

- كما ذكر ابن هشام - وإنما قال فى شرح الكافية .

"وخصوا بالنداء أسماء لاتستعمل فى غيره إلا فى ضرورة .

---

(١) انظر شرح ابن الناظم ص٥٥٣ .

(٢) أوضح المسالك ص١٩٤ ، ١٩٥.

(٣) التصريح ١٥٥/٢ .

(٤) أوضح المسالك ص٢٠٥ .

فمن ذلك قولهم للرجل (يافل) بمعنى يافلان وللمرأة (يافلة) بمعنى يافلانه»[1].

و (فل) و(فله) بمعنى رجل وامرأة عند ابن هشام وابن مالك، ولا ينبغي وصف كلام ابن مالك بالوهم.

وقال الشيخ».. خالد" ... ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحاً وإنما لزم من قوله ويقال يافل للرجل ويافله للمرأة بمعنى يافلان ويافلانه، فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانه وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادى."[2]

ولإمام النحويين قولان فى «فل» هذه :

الأول : أنه اسم موضع على حرفين . وليس أصله «فلانا» قال فى باب يكون فيه الاسم بعد مايحذف منه الهاء بمنزلة اسم بتصرف فى الكلام لم يكن فيه هاء قط» وأما قول العرب : يافل أقبل ، فإنهم لم يجعلوه اسماً حذفوا منه شيئاً يثبت فيه فى غير النداء، ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه بمنزلة «دم» ..

والدليل على ذلك: أنه ليس أحد يقول : يافل .

فإن عنوا امرأة قالوا : يافلة .....

وأما (فلان) فإنما هو كناية عن اسم سمى به المحدث عنه، خاص غالب ، وقد اضطر الشاعر فبناه على حرفين فى هذا المعنى .

---

(١) شرح الكافية الشافية ٣/١٣٢٩ .

(٢) التصريح ٢/١٨٠ .

قال أبو النجم :

فى لجنة أمسك فلاناً عن فل[١].

الثانى : أن (فلا) محذوف من (فلان) ولذلك يصغر برد لامه فيقال : فلين . قال سيبويه - وهو يتحدث عن تصغير ماذهبت لامه - «ومن ذلك : «فل» تقول : فلين، وقولهم (فلان) دليل على أن ماذهب لام، وأنها نون و (فل) و (فلان) معناهما واحد.....[٢]» .

وذهب الكوفيون إلى أن أصلها (فلان) فرخم، ورد بأنه لو كان مرخماً لقيل «فلا»، ولما قيل فى التأنيث فله[٣].

الاعتراض الخامس عشر فى أحكام اسم الفاعل المصوغ من العدد:

قال ابن هشام :

«ولك فى اسم الفاعل المذكور - أى المصوغ من العدد - أن تستعمله بحسب المعنى الذى تريده علي سبعة أوجه **أحدها** : أن تستعمله مفرداً ليفيد الاتصال بمعناه مجرداً ، فتقول ثالث ورابع ...

الثانى : أن تستعمله مع أصله ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لاغير، فتقول : خامس خمسة، أى بعض جماعة منحصرة فى خمسة .....

الثالث : أن تستعمله مع مادون أصله ليفيد معنى التصيير فتقول: هذا رابع، ثلاثة أى جاعل الثلاثة بنفسه أربعة.....

---

(١) الكتاب ٢٤٨/٢.

(٢) الكتاب ٤٥٢/٣.

(٣) أنظر شرح ألفية ابن مالك لمرادى ٥/٤.

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصال بمعناه مقيداً بصاحبة العشرة فتقول : حادى عشر .....

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العدة فيما ذكر، ولك فى هذه الحالة ثلاثة أوجه :

أحدهما : وهو الأصل أن تأتى بأربعة ألفاظ . أولها الوصف مركباً مع العشرة والثالث مااشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول إلى التركيب الثانى، فتقول : ثالث عشر، ثلاثة عشر. الثانى أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى، وتعرب الأول لزوال التركيب وتضيفه إلى التركيب الثانى، الثالث أن تحذف العقد من الأول والنيف من الثانى .

ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة .

الوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كيسان، ووجه أنه قدر ماحذف من الثانى فبقى البناء بحاله، ولايقاس على هذا الوجه لقلته، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤها لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه، وهذا مردود ، لأنه دليل حينئذ على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين. بخلاف ماإذا أعرب الأول، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال الثالث : بل ذكرا مكانه

أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره، وذكرا أن بعض العرب تعربه والتحرير ماقدمته»....."[١].

قال ابن مالك فى شرح الكافية .

«..... وقد يقتصر على المركب الأول باقياً بناؤه ، وربما أعرب"[٢].

وماذكره ابن مالك من حذف المركب الثانى والاقتصار على الأول خالف به الجمهور .

قال السيوطى :

«..... ولايجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأى سيبويه قاله قياساً ، واختاره ابن مالك والجمهور على خلافه لأنه لم يسمع.[٣]

قال سيبويه : «.... وقال بعضهم : تقول ثالث عشر ثلاثة عشر ونحوه. وهو القياس ، ولكنه حذف استخفافاً؛ لأن ماأبقوا دليل على ألقوا.....»[٤].

---

(١) أوضح المسالك ص٢٥١، ٣٥٢، ٣٥٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية ١٦٨٦/٣ .

(٣) همع الهوامع ١٥٢/٢ .

(٤) الكتاب ٥٦٠/٣ - ٥٦١ .

المبحث السادس عشر في المشهور من أوزان الاسم المقصور

للاسم المقصور أوزان نادرة وأخرى مشهورة فمن أوزانه المشهورة (فعلى) بضم الأول وفتح الثاني، قال ابن هشام :

"..... فمشهور أوزان المقصوره اثنا عشر :

أحدها : (فعلى) بضم الأول وفتح الثاني، كأربى للداهية، وشعبى لموضعين قال :

اعبدا حل في شعبى غريباً.(١)

وزعم ابن قتيبة أنه لارابع لها، ويرد عليه (أرنى) بالنون لحب يعلق به اللبن، و(جنفى) لعظام النمل .

وقد تبين أن عد الناظم لفعلى في الأوزان المشهورة مشكل.(٢)

وقد نظم ابن مالك هذا الوزن في الألفية فقال :

وألف التأنيث : ذات قصر وذات مد، ونحو أنثى الغر

والاشتهار في مباني الأولى بيديه وزن أربى والطولى

....

والكلمات الواردة على هذا الوزن عشر

صدر بيت من الوافر، قاله جرير بن عطيه من أبيات في هجاء العباس بن يزيد الكندي، الديوان ٦٢ .

وعجزه : ألؤما لاأبالك واغترابا . وهو من شواهد ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/٢٦٤ .

(٢) وضح المسالك ص٢٥٨ .

ذكر سيبويه منها ثلاثا فقال : «.... ويكون على (فعلى) وهو قليل فى الكلام نحو : شعبى، والأربى والأدمى أسماء»[١].

وذكر البغدادى منها تسع كلمات : الثلاث السابقة ، و(آرنى)، (حلكى) لضرب من العظام ، أو دابه تغوص فى الرمل، و(جنفى) بالجيم و (حنفى) بالحاء، اسم جبل، و(جعبى) و (جمدى) اسم موضع[٢].

والعاشرة ذكرها الشيخ خالد وهى (رحبى) لموضع»[٣].

وهذا يدل على أن هذا الوزن ليس بمشهور كما ذكر ابن مالك ، وإنما هو نادر كما ذكر ابن هشام، وقد عقب الشيخ خالد على مقالة ابن هشام بقوله : «..... لأنها من الأوزان النادره بل قال المرادى أنها شاذة»[٤].

ولعل هذا هو السر فى عدم ذكر السيوطى لهذا الوزن فى الهمع[٥].

---

(١) الكتاب ٤/٢٥٦ .

(٢) انظر الخزانة ٢/١٨٩ .

(٣) انظر التصريح ٢/٢٨٩ . وانظر فن التصريف للأستاذ الدكتور/ محمد يسرى زعير حـ٢ ص٤٩ = ٥١ .

(٤) التصريح ٢/٢٨٩ .

(٥) انظر الهمع ٢/١٧١ - ١٧٢ .

الاستدراك السابع عشر فى الاستغناء ببعض ابنية القلة عن
بناء الكثرة ، والعكس :

قال ابن هشام :

«..... وقد يستغنى ببعض أبنة القلة عن بناء الكثرة كأرجل
وأفئدة، وقد يعكس، كرجال وقلوب وصردان، وليس منه
ما مثل به الناظم وابنه من قولهم فى جمع (صفاه) وهى الصخرة
الملساء: صفى لقولهم أصفاء .....»(١).

ذكر ذلك ابن مالك فى الألفية فقال :

وبعض ذى بكثرة وضعاً يفى كأرجل ، والعكس جاء كالصفى

قال الشيخ خالداً موضحاً كلام ابن هشام : ..... (وليس
منها .

أى من هذا القسم وهو مالم تضع العرب له بناء قله (مامثل به
الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفاة وهى الصخرة الملساء صفى
بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء لقولهم فى جمع قلتها
(أصفاء) حكاه .... بل هو من القسم الثانى وهو ماوضعت العرب له
بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى :(يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء) (٢) ففسر ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع
القلة كقوله صلى الله عليه وسلم : «دعى الصلاة أيام أقرائك. وعلى
ذلك يحمل قول الناظم :

---

(١) أوضح المسالك ص٢٦٧.

(٢) سورة البقرة من الآية / ٢٢٨ .

وبعض ذى بكثرة وضعاً يفى .....»[1]

ولم يذكر ابن مالك هذه الكلمة فى شرح الكافية قال : (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة وببعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة .

فالأول ك (رجل) و (أرجل) و (عنق) و (أعناق) و (فؤاد) و (أفئدة) ، والثانى ك(رجل) و (رجال) و (قلب) و (قلوب) و (صرد) و (صردان) [2].

فدل ذلك على أن كلمة (صفى) ليست من هذا القبيل كما ذكر ابن هشام .

الاعتراض الثامن عشر فى اجتلاب هاء السكت عند الوقف :

قال ابن هشام :

«ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت، ولها ثلاثة مواضع:

أحدها : الفعل المعل بحذف آخره: سواء كان الحذف للجزم ، نحو : لم يغزه، ولم يخشه ولم يرمه. ومنه (لم يتسنه) [3]، أو لأجل البناء ، نحو : أغزه واخشه وارمه، ومنه (فبهداهم اقتده) [4] والهاء

---

(١) التصريح ٣٠١/٢ .

(٢) ١٨١١/٤ .

(٣) سورة البقرة من الآية / ٢٥٩ .

(٤) سورة الأنعام من الآية / ٩٠ .

فى ذلك كله جائزة لاواجبة إلا فى مسألة واحدة، وهى أن يكون الفعل قد بقى على حرف واحد، كالأمر من «وعى يعى» فإنك تقول: (عه)، قال الناظم: وكذا إذا بقى على حرفين أحدهما زائد، نحو لم يعه انتهى، وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف نحو (ولم أك) (١) (ومن تق) (٢) بترك الهاء ....." (٣).

قال ابن مالك فى ألفيته:

وقف بها السكت على الفعل المعل
بحذف آخر كأعط من سأل

وليس حتماً فى سوى ماكع أو
كيع مجزوماً، فراع ماراعوا

فابن مالك يرى أنه يجب اجتلاب هاء السكت فى اللفظ الذى بقى منه حرفان بعد الحذف، وهو بذلك مخالف لغيره من النحويين، قال أبو حيان: «..... فأما ماأجحف به الحذف نحو: يقى ويتقى نظاهر كلام ابن مالك أنه يجب الوقوف عليه بالهاء فتقول: لايقه لأنه مما حذف منه الفاء: ولم نجد فيه لأحد من النحويين، والذى يقتضيه النظر أن يكون الوقف عليه بالهاء اختياراً لاوجوباً....." (٤).

---

(١) سورة مريم من الآية / ٢٠ (قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر ولم أك بغياً).

(٢) سورة غافر / ٩ (وقهم السيئات ومن تق السيئات يومئذ فقد رحمته).

(٣) أوضح المسالك ص٢٨٩.

(٤) الارتشاف ١/٤٠٥.

الاعتراض التاسع عشر فى إمالة الفتحة :

قال ابن هشام : «تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة" .

أحدهما : الألف ..... وشرطها ألا تكون فى حرف ولافى اسم: يشبهه فلا تمال "إلا" ... ولانحو "على" ....

والثانى : الراء بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة غير ياء، وكونهما متصلتين نحو : (من الكبر) [1] أو منفصلتين بساكن غير ياء، نحو : من عمرو، بخلاف نحو : «أعوذ بالله من الغير، ومن قبح السير» ، ومن غيرك ، واشتراط الناظم تطرف الراء مردود بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك : رأيت خبط رياح .

والثالث : هاء التأنيث ، وإنما يكون هذا فى الوقف خاصة ، كرحمه، ونعمه ....."[2].

هذا الشرط ورد فى قول ابن مالك :

والفتح قبل كسر راء فى طرف
أصل، كـ«للأيسر مل تكف الكلف»

وقال المرادى ..... الخامس : شرط أن تكون الراء فى طرف ، وفى بعض نسخ التسهيل أن تكون لاماً، وليس اشتراط ذلك بصحيح، لأن سيبويه قد ذكر إمالة فتحة الطاء فى قولهم : «رأيت خبط رياح» وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو «العرد»

---

(١) سورة مريم من الآية / ٨ .

(٢) أوضح المسالك ص٢٩٤ .

والراء فى ذلك ليست بلام . ولعلـه إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه» (١).

قال سيبويه : فى هذا باب مايمال من الحروف التى ليس بعدها ألف إذ كانت الراء بعدها مكسورة .....

وتقول هذا قفا رياح كما تقول خبط رياح فتميل (طاء) خبط للراء المنفصلة المسكورة وكذلك ألف قفا فى هذا القول» (٢).

وقد دافع الشيخ خالد عن ابن مالك فقال : «ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه» (٣).

الاعتراض العشرون فى تعريف الحرف الأصلى والحرف الزائد:

قال ابن هشام :

قال الناظم رحمه الله :

والحرف إن يلزم فأصل والذى لايلزم الزائد مثل احتذى

وفى التعريفين نظر : أما الأول فلأن الواو من كوكب والنون من ترنفل زائدتها كما ستعرفه ، مع أنهما لايسقطنا .

وأماالثانى فلأن الفاء من «وعد» والعين من «قال» واللام من «غزا» أصول، مع سقوطهن فى : يعد وقل ولم يغز .

---

(١) انظر شرح الألفية للمرادى ٥/٢٠٤.

(١) الكتاب ٤/١٤٣ .

(٢) التصريح ٢/٣٥٢ .

وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لايحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان: تكرار الأصل وغيره ....."(١).

ويمكن دفع هذا الاعتراض بأن الحرف الأصلى إذا سقط لعله فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد، والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً(٢).

الاعتراض الحادى والعشرون فى زيادة الهاء واللام :

قال ابن هشام :

«وزيادة الهاء واللام قليلة، كأمهات وأهراق وطيسل للكثير، بدليل سقوطها فى الأمومة والإراقة والطيس، وأما تمثيل الناظم وابنه وكثيرمن النحويين للهاء بنحو «لمة» و «لم تره»، واللام «بذلك» و «تلك» فمردود ، لأن كلا من هاء السكت ولام البعد كلمة برأسها وليست جزءاً من غيرها»(٣).

ذكر ذلك الناظم فى النظم فقال :

والهاء وقفاً كـ "لمه" ولم تره واللام فى الإشارة المشتهرة

وممن ذكر ذلك أيضاً :

المبرد فى المقتضب فقال :

---

(١) أوضح المسالك ص٢٩٧ . ٢٩٨ .

(٢) انظر شرح الألفية للمرادى ٥ ص٢١٣ . والتصريح ٣٥٩/٢.

(٣) أوضح المسالك ص٢٩٩، . ٣٠٠ .

«والهاء تزداد لبيان الحركة ، ولخفاء الألف.

فأما بيان الحركة فنحو قولك : ارمه (ومأأدرامك ماهيه)[١] و (فبهداهم اقتده)[٢].

وأما بعد الألف فقولك : ياصاحباه، وياحسرتاه .

فأما اللام فتزاد فى : ذلك ، وأولئك ، وفى عبدل تريد العبد[٣].

والمازنى فى التصريف :

«قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام فى : ذلك ، وأولالك....»

وقد شرح ذلك ابن جنى فقال :

«قال أبو الفتح : إنما كانت اللام زائدة فى هذا لأنهم قد قالوا فى معناه : ذاك، وأولاك، وأولئك، ولا لام فيها، وإنما زيدت اللام فى ذلك تكثيراً واتساعاً فى اللغة ولما زادوها فى الواحد زادوها في الجمع.....)[٤].

وقال السيوطى فى الهمع : «وتزاد الهاء فى الوقف واللام فى الإشارة"[٥].

وابن هشام فيما ذكره تابع لغيره من العلماء .

ففى شرح شافية ابن الحاجب للرضى :

---

(١) القارعة : ١٠ .

(٢) الأنعام / ٩٠ .

(٣) ١٩٨/١ .

(٤) المنصف لابن جنبى على التصريف للمازنى ١٦٥/١، ١٦٦.

(٥) الهمع ٢١٥/٢ .

«قال - أى ابن الحاجب - "وأما اللام فقليلة كزيدل، وعبدل...." أقول - أى الرضى - اعلم أن الجرمى أنكر كون اللام من حروف الزيادة ، ولايرد عليه لام البعد فى نحو ذلك وهنالك : لكونه حرف معنى[1] كالتنوين...." .

قال أي ابن الحاجب - وأما الهاء فكان المبرد[2] لايعدها ولايزمه نحو أخشه فإنها حرف معنى كالتنوين، وياء الجر، ولامه، وإنما يلزمه نحو أمهات.....»[3].

ويقول أبو حيان فى الارتشاف :

"..... الهاء: قيل تزاد فى الوقف وليس بجيد لأنها لم تزد فى بنية الكلمة ....."[4].

"..... اللام : قيل تزاد فى اسم الإشارة وليس بجيد لأنها ليست فى بنية الكلم ....."[5].

من هنا تستطيع أن تقول فى المسألة رأيان :

الأول : لابن مالك وغيره : أن زيادة اللام فى الإشارة وغيرها جائزة وزيادة الهاء فى الوقف وغيره جائزة أيضاً .

---

(١) حرف المعنى لايكون زائداً لأنه جئ به لذلك المعنى .

(٢) ذكرنا أن المبرد يجيز زيادة الهاء فى المقتضب انظر ص٣٩ من نفس البحث .

(٣) شرح الشافية للرضى ١/٣٨١ - ٣٨٢ .

(٤) ١/١٠٦ .

(٥) ١/١٠٨ .

الثانى : ماذكره ابن هشام تبعاً لغيره : أنه لايجوز زيادة اللام فى الإشارة ، ولاالهاء فى الوقف .

وعليه فاعتراض ابن هشام على ابن مالك ليس فى موضعه .

وقد وقع ابن هشام فيما اعترض به على ابن مالك فلقد مثل على زيادة التاء بـ «قائمة مع أن تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزأ من غيرها .

قال : وتزاد التاء فى التأنيث كقائمة ....."(١) .

هذا : والله أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

---

(١) أوضح المسالك ص٢٩٩ .

اهم المراجع

١- القرآن الكريم .

٢- أسرار النحو فى ضوء القرآن، د. يسرى زعير، مطبعة عيسى الحلبى.

٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام - المطبعة النموذجية بالقاهرة.

٤- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى، مطبعة عيسى الحلبى.

٥- حاشية الصبان على الأشمونى، مطبعة عيسى الحلبى.

٦- حاشية يسن على التصريح ، مطبعة عيسى الحلبى.

٧- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادى ، المطبعة الأميرية - القاهرة.

٨- ديوان الحماسة لأبى تمام، تعليق عبد المنعم خفاجى، مطبعة صبيح، القاهرة.

٩- شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، مطبعة عيسى الحلبى.

١٠- شرح الألفية للمرادى، مطبعة الكليات الأزهرية.

١١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد، دار الفكر.

١٢- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن السيد والدكتور/ محمد المختون، مطبعة هجر القاهرة.

١٣- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم هريدى دار المأمون للتراث.

١٤- شرح المفصل لابن يعيش، ادارة المطابع المنيرية - القاهرة.

١٥- الكتاب لسيبويه تحقيق عبد السلام هارون - مطبعة الخانجى.

١٦- الكشاف للزمخشرى - بيروت.

١٧- المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جنى تحقيق عبد الفتاح شلبى مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر سنة ١٣٨٦هـ-القاهرة.

١٨- مختصر فى شواذ القرآن الكريم من كتاب البديع لابن خالويه - القاهرة سنة ١٩٣٤م.

١٩- المغنى لابن هشام، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد مطبعة صبيح.

٢٠- المقتضب لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق الشيخ عضيمة ط.

٢١- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، المكتبة الأزهرية.